

تقرير المراجع المستقل

الموقرين

إلى المساهمين

شركة مجموعة بان القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة مجموعة بان القابضة (شركة مساهمة سعودية) "الشركة" والشركات التابعة لها (ويشار إليهم جميعاً بلفظ "المجموعة") ، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة وقد وقّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ٢ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، والذي يشير إلى أن المجموعة قد تكبدت صافي خسارة بمبلغ ٢٠١,٩ مليون ريال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م مما نتج عنها خسائر متراكمة بمبلغ ٣١٢,٧ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م. بالإضافة إلى ذلك، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ ٤٠٤,٨ مليون ريال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م. تعتمد المجموعة بشكل رئيسي على نجاح تنفيذ خطط أعمال المجموعة لتوليد تدفقات نقدية كافية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها ومواصلة عملياتها دون تقليص جوهري. كما هو موضح بمزيد من التفصيل في الإيضاح رقم ٢، تشير هذه الظروف، إلى جانب عدد من الأمور الأخرى الواردة في الإيضاح رقم ٢، إلى وجود حالة عدم تأكد جوهري قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. إن رأينا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المبني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. بالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "عدم التأكد الجوهرى المتعلق بالاستمرارية"، فقد حدّدنا الأمور الموضحة أدناه باعتبارها الموضوعات الرئيسية للمراجعة التي سيتم الإفصاح عنها في تقريرنا.

تقرير المراجع المستقل إلى المساهمين في شركة مجموعة بان القابضة (شركة مساهمة سعودية) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

أمر مراجعة رئيسي	كيفية معالجة الأمر في مراجعتنا
<p>الانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات وموجودات حق الاستخدام</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م، تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة ممتلكات ومعدات وموجودات حق استخدام قدرها ١,٣١٤ مليون ريال. حددت الإدارة مؤشرات على انخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات وموجودات حق الاستخدام لبعض الوحدات المولدة للنقد. قامت الإدارة بإجراء تقييم لتحديد القيمة القابلة للاسترداد لتلك الوحدات المدرة للنقدية، حيث تبين أن القيمة القابلة للاسترداد لتلك الوحدات كانت أقل من قيمتها الدفترية.</p> <p>لقد إعتبرنا الانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات وموجودات حق الاستخدام أمر رئيسي للمراجعة لأن تقييم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة إبداء درجة كبيرة من الأحكام عند تحديد الافتراضات الأساسية بشأن القيمة القابلة للإسترداد، مثل الإيرادات المتوقعة والتكاليف المتوقعة ومعدلات النمو ومعدل الخصم وغيرها.</p> <p>يرجى الرجوع الى الإيضاح ٥-٣ (ن) حول القوائم المالية الموحدة للاطلاع على السياسة المحاسبية الجوهرية المتعلقة بالانخفاض في قيمة الموجودات غير المتداولة، والإيضاح (٤) بخصوص التقديرات المحاسبية الهامة والافتراضات والأحكام بشأن الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية، والإيضاحات (٦) و (٨) بخصوص الإفصاحات المتعلقة بالممتلكات والمعدات وموجودات حق الاستخدام.</p>	<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية، من بين أمور أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> الحصول على تقييمات الإدارة والافتراضات الأساسية المستخدمة في الاحتساب. وبعد ذلك، قمنا بالإجراءات التالية لتقييم مدى معقولية هذه التقييمات: التحقق من دقة واكتمال البيانات المستخدمة في التقييمات من خلال المستندات الداعمة ذات الصلة. التحقق من صحة احتساب نماذج التقييمات للتأكد من دقتها واتساقها. تقييم مدى كفاية وملاءمة إفصاحات المجموعة المتعلقة بالافتراضات الرئيسية والتقديرات المستخدمة في تحديد خسائر الانخفاض للوحدات المولدة للنقد ضمن القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل إلى المساهمين في شركة مجموعة بان القابضة (شركة مساهمة سعودية) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م (تتمة)

معلومات أخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعلومات الأخرى ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكل جوهري بأي صورة أخرى. عند قراءتنا للمعلومات الأخرى، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيها إستناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعزّم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

تقرير المراجع المستقل إلى المساهمين في شركة مجموعة بان القابضة (شركة مساهمة سعودية) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر معتمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الافصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للمجموعة وذلك للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة كأساس رأي بشأن القوائم المالية للمجموعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأعمال المراجعة المنفذة لأغراض مراجعة المجموعة. ونحن نظل مسؤولين بشكل كامل عن رأينا في المراجعة.

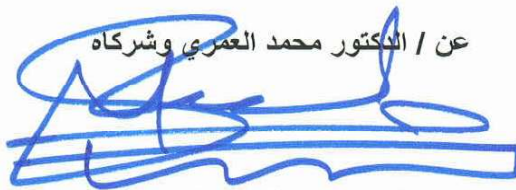
تقرير المراجع المستقل إلى المساهمين في شركة مجموعة بان القابضة (شركة مساهمة سعودية) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن / الدكتور محمد العمري وشركاه

ماهر طه الخطيب
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٥١٤



التاريخ: ٢٠ شوال ١٤٤٧هـ
الموافق: ٠٨ أبريل ٢٠٢٦م